

بسم الله الرحمن الرحيم رباع  
المقدمة الذي ابع الفتن واعاد ونج الحق واسد  
وقع الباطل وابتدوا ظهور الاسلام وافاد وسرع  
الاحكام كما اراد وحف مجدا واساد ووعد له مقام  
الشفاعة يوم تجازى العباد صلى الله عليه وعلى آله  
ازواجهم الصالحين والارض الفساد وظهر فيها الرساد هذا  
وان علم النفس ماله في حلاله قدره وبنائه ذكره فاجبه  
المحاشنة عن حقيقة الاسلام والمطلب على حكم الاحكام  
ومن حمله ما صنف من الكتب الوافرة والمزبلة الفاحشه  
كتاب الوسيط المحرط باقتدار البسيط من مؤلفات الامام  
محمد الاسلام الى جامع محمد بن محمد الحرابي قدس سره رحمه  
ونور صريح في بيان عبادته ونظامه واما له غير ان الطباع  
بمجاهة لغيره وعظم صفة سبها والعمار قصيره والقصور  
كثيرة والهم قاصرة والربعات فاترة فصرف عنان  
مفتي الى ان اخصه واجود دره واجزر قواعد  
واقتر معاقده واذا كرمنا صدم مفصلة ومجموعة وايين  
على اصوله وما خلفه وعده وانته على القول المختار  
بان الحق كذا وعلى الوجه المرجح المتعاقب بان الاظهر  
ذو اقدار من جهة ترجيح ما خفي اقره ووجب سبوه  
لمن تصوره وذكره لمن اراد ان يذكر برحمة الله من يسم  
بسمه الحقا ويعبد عليه من يسمه اسمه الفضا واتبه

الغاية القصوى في دراية الفتوى وهو المقصود والمبني  
والية الرجعي صدر الكتاب  
اعلم ان من جاول علما جفئة ان يتصور حقيقة ذلك العلم اولا  
ليكون على بصيرة في طلبه والجزء ما هو المطلوب منه وما هو  
الموضوع له وليعلم غايته جهده فيه وجد واه ومباذري علم  
ومنه جدي بان صدر الكتاب يذكر مقدمات كتبت عنها  
المولى الفقيه له هو الفهم قال الله تعالى ما آتيتكم كثيرا  
ولكن مما تقول وقال لا تتعمقون تتبعهم واضلحا ما هو العلم  
بالاحكام الشرعية الشرعية المكتسبة من ادائها التفصيلية  
مخرج العلم بالذوات والصفات والافعال والاحكام  
العملية والشرعية المصولة لكون الجمع دليلا والسبيل  
حجة وعلم الله بها ورسوله باحكام الافعال وعلمنا بوجوب  
الصلاة والزكوة والحج واعتماد المستقيم فقال الفقيه  
من باب الظنون لا تلتول اذا ظن المحقق وجب عليه  
الفتوى والعمل به للدليل القاطع على وجوب اتباع الظن  
فالحكم مقطوع به والظن بطريقه الدائمية الحكم  
خطاب الله لمتعلق بافعال المكلفين بالامتناع او التحريم  
ثم الامتناع اما للوجود جزئيا وهو الوجوب او غير جزئيا  
وهو الندب واما التحريم جزئيا وهو الجرمية او غير جزئيا  
وهو الكراهة والتحريم هو المباحة باحكام الشريعة  
هذه واما سببية الدلول واشتراط الموضوع وواجبه  
امارة الى جواب سوال مفطور وهو ان حال العلم يوجب العلم ان يكون اللوداد  
الوضوح في الصلوة وزوال الحائضه بانها لا تستلحق افعال الكفار